شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

العبادي والطريقة السعوديّة في مكافحة الفساد

صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية من الصحف الدولية المرموقة التي تعرف عن أوضاع منطقتنا أكثر بكثير ممّا نعرفه وتعرفه مؤسساتنا الإعلامية.

عدا عن مستوى المهنية وتراكم الخبرة الطويلة، فإن السبب الرئيس لهذا الاختلاف يكمن في أنّ صحافيي "نيويورك تايمز" ونظيراتها تنفتح لهم أبواب تظلّ موصدة أمام صحافيينا، ذلك أنّ حكامنا وأتباعهم، في غالبيتهم، لديهم عقدة الأجنبي.

"نيويورك تايمز" نشرت أمس تقريراً أفاد بأنّ الدولة السعودية نجحت في استعادة أكثر من ١٠٠ مليار دولار أميركي من مجموعة من كبار رجال الأعمال، بينهم أفراد من العائلة المالكة، احتُجزوا عدة أسابيع ووُجّهت إليهم تهم الفساد الإداري والمالي وَالكسب غير المشروع.

ظلّت الدولة السعودية على الدوام في وضع مالي مريح للغاية، وهي لم تزل كذلك، بفضل النفط الذي تحتلّ السعودية المركز الأول بين الدول المنتجة والمصدرة له. والسعودية كما معظم الدول النفطية تعاني من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، فوضعت ستراتيجية وطنية لمكافحته وحماية النزاهة، ولم تتأخر في اتخاذ خطوات حازمة وحاسمة للشروع بها ومواصلة تطبيقها. في هذا الإطار جاء أخيراً الإجراء الراديكالي باحتجاز العشرات من كبار المتورّطين في ممارسات تنتمي الى هذه الظاهرة.

نحن في العراق نحتلّ مركزاً متقدّماً للغاية في الفساد الإداري والمالي، ولا ينافسنا على المركز الأول سوى الصومال وأفغانستان وجنوب السودان. ما مِنْ أحد من كبار المسؤولين في هذه الدولة لم يقرّ ويعترف بوجود هذا الفساد وبانفلات ممارسته، ولا بمسؤوليّة الأحزاب الحاكمة (إسلاميّة في الغالب) عنه. هم جميعاً ظلوا يضربون على الصدور تعهّداً بمكافحته واجتثاثه، لكنّنا كنّا دائماً نسمع جعجعة ضاجّة ولا نرى طحناً.

رئيس الوزراء حيدر العبادي سجّل الرقم القياسي في الحديث عن الفساد ومكافحته والتعهّد بقطع دابر الفاسدين والمفسدين، بل هو أعطانا الانطباع بأنه ما إن يفرغ من تحرير العراق من داعش حتى يُشعل نار حرب مقدّسة لا هوادة فيها ضد الفساد، لكنّنا بدلاً من ذلك وجدناه يفتح جبهة حرب لا طائل منها ولا نفع فيها مع إقليم كردستان، فيما لم يتوانَ عن ضمّ فاسدين إلى التحالف الذي سيخوض به انتخابات أيار المقبل التي يتطلّع لأنْ تُرسِّمه مرّة أخرى رئيساً للحكومة.

المفروض أن تكون هذه الفترة الذهبيّة لأنْ يضرب العبادي ضربته القاضية في ميدان مكافحة الفساد، فمن شأن إجراءات حازمة وحاسمة يتّخذها في هذه الفترة أن تجعل منه بطلاً وطنياً ولن يستطيع أحد مزاحمته انتخابيّاً.. لكنّه يتبدّى لنا الآن أيضاً، كما على مدى السنوات الثلاث ونصف السنة الماضية، شخصية متردّدة في اتّخاذ القرار اللازم وخائفة من الإقدام على الخطوة الحازمة والحاسمة، على الطريقة السعوديّة مثلاً.

> المفروض أن تكون هذه هي الفترة الذهبيّة لأنْ يضرب العبادي ضربته القاضية في ميدان مكافحة الفساد، فمن شأن إجراءات حازمة وحاسمة يتّخذها في هذه الفترة أن تجعل منه بطلاً وطنياً ولن يستطيع أحد مزاحمته انتخابيّاً

أوامر شفهيّة من مكتب العبادي تعزل قائد شرطة نينوى

مجلس المحافظة منزعج لأنَّ البديل من صلاح الدين وعليه "مؤشّرات سلبيّة"

□ بغداد/ وائل نعمة

حمد النامس

> قائد شرطة نينوى متجولا في الموصل ..ارشيف

أغضب توجيه حكومي استبدال قائد شرطة نينوى الحالي بآخر من محافظة صلاح الدين الأوساط السياسية والرسمية في محافظة نينوى التي أبدت استغرابها من أسباب التغيير وتوقيته.

وجاء التغيير بعد ٥ أشهر على تحرير نينوى من قبضة داعش، وقرب موعد الانتخابات التي تتطلب إجراءات جديدة،منها إبعاد الحشود عن الملف الأمني على وفق شروط أقرها البرلمان.

وخلال فترة تولي قائد الشرطة الحالي العميد واثق الحمداني المنصب،كما تقول مصادر من المحافظة، لم يثبت قربه من الحشود العشائرية التي يتجاوز عددها الـ٣٠ فصيلاً، كما لم يسجل أيّ تقصير واضح في عمله.

ومضى أكثر من عامين على تسلّم الحمداني المنصب، إلاّ أن بعض المصادر تؤكد أن شبهات فساد دارت حول الأخير، لكنها لم تثبت بشكل رسمي. وعلى ما يبدو فإنّ السبب الرئيس الذي دفع نينوى إلى رفض استبدال قائد الشرطة هو اختيار شخصية عسكرية من محافظة صلاح الدين أُعفي من منصبه قبل ٣ سنوات لأسباب تتعلق بإخفاقه في العمل.

اختفاء الحمداني

الإثنين الماضي، أكد مجلس محافظة نينوى، رفضه استبدال قائد الشرطة العميد الحمداني، وقال رئيس المجلس بشار الكيكي في مؤتمر صحفي عقده بالمحافظة، إن المجلس والمحافظة يرفضان بشكل قاطع تغيير قائد الشرطة.

وتسلم الحمداني منصبه قبل انطلاق عملية تحرير الموصل في ٢٠١٦. وجاء بديلاً عن اللواء بهاء العزاوي الذي نقل الى بغداد، وتسربت معلومات حينها بأنه سيتولى مهمة قيادة الشرطة الاتحادية خلفاً للفريق رائد جودت.

وبشكل مفاجئ وصلت الى المحافظة أوامر شفهية من مكتب القائد العام عن استبدال الحمداني بقائد شرطة جديد، من دون معرفة الأسباب التي وقفت وراء القرار.

ومنذ يومين أغلق هاتف قائد الشرطة، بحسب ما قاله عضو في اللجنة الأمنية بمجلس المحافظة، ولا يعرف فيما لو كان الحمداني مستمراً في عمله أم نقل الى موقع آخر.

ويقول عضو اللجنة الذي طلب عدم نشر اسمه في تصريح لـ(المدى) أمس إن"القرار كان مفاجئاً للجميع، فلم تكن هناك مؤشرات سابقة تدل على قرب تغيير الحمداني".

وشهد قائد الشرطة عمليات تحرير كل مدن نينوى، حتى إعلان تحرير المحافظة بالكامل في آب الماضي، بعد ١٠ شهور من المعارك.

ويؤكد المسؤول المحلي أن"شبهات فساد دارت حول الحمداني خلال فترة عمله تتعلق بملف توريد الطعام الى الشرطة".

وكانت اللجنة الامنية في مجلس نينوى قد قررت في ذلك الوقت تشكيل لجنة مصغرة للتحقيق في قضية إطعام الشرطة ومتابعة المورد.

وبالفعل قام أعضاء في اللجنة بإجراء لقاءات ميدانية لقطعات الشرطة في جنوب المحافظة وغربيها، للوقوف على حقيقة وجود اتفاقيات بملايين الدنانير عن سرقات في الطعام.

وتابع المسؤول في اللجنة قائلاً: "بشكل مفاجئ تم إلغاء تلك اللجنة لأسباب غير معروفة، وذهبت التحقيقات أدراج الرياح"، مبيناً أن ما يؤخذ على قائد الشرطة في تلك الشبهات بأنه"كان ساكتاً عما يحدث، مما عزز الشك بأنه متورط أو موافق على تلك الصفقات المشبوهة".

كان الحمداني، مدعوماً من كتلة النهضة التي شكلت حكومة نينوى في ٢٠١٣، قبل ان تنقسم الى كتلتين العام الماضي، واحدة مع المحافظ نوفل العاكوب، وأخرى مع بقية أعضاء الكتلة.

قادة بالوكالة

والحمداني، شأنه شأن أغلب مدراء الدوائر في نينوى، تم تعيينه بالوكالة من قبل الحكومة الاتحادية، وفشل مجلس المحافظة مع انتهاء دورته الانتخابية في تعيين أي مدير بصفة أصيل.

وقال الكيكي في مؤتمره الأخير حول تغيير قائد الشرطة إن"اللجنة الأمنية ومجلس المحافظة يعملان على تثبيت قائد الشرطة ونحن نسمع بين حين وآخر عن إجراء تغييرات".

وأضاف الكيكي، إن"قائد شرطة المحافظة يعمل بمهنية وليس من صلاحيات أي وزارة تغيير أي مسؤول في المحافظة،لأنها من صلاحيات المجلس"، مشيراً الى أن"الأوضاع الأمنية في نينوى جيدة ولا نقبل بأي تغييرات تطول أي مدير من دون تنسيق".

وتبرز أكبر علامات الاستفهام على قرار الحكومة الاتحادية باستبدال قائد الشرطة، مع الأنباء التي تتحدث عن تعيين اللواء حمد النامس بديلاً عن الحمداني.

والنامس شخصية عسكرية من صلاح الدين، كان يشغل منصب قائد الشرطة هناك، وأعفي من منصبه بعد ٤ أشهر من تحرير تكريت في تموز ٢٠١٥ لأسباب تتعلق بوجود مؤشرات سلبية على عمله، بحسب نواب عن نينوى.

وجاء إعفاء النامس ضمن قرار لوزارة الدفاع أعلنت فيه تعيين عدد من القادة والضباط لـ١٥ منصباً بعد استبدال وإعفاء ٣٥ من كبار القادة.

بدوره، استغرب حسن السبعاوي عضو مجلس محافظة نينوى في اتصال مع (المدى) أمس، تعيين النامس، خصوصاً، كما يقول، إن"الموصل مليئة بالشخصيات العسكرية المعروفة بقدراتها على تولي المنصب".

ونجا النامس خلال فترة عمله في صلاح الدين من تفجيرين انتحاريين بسيارتين مفخختين في تشرين الأول ٢٠١٤، كانا قد استهدفاه مع عدد من القوات الأمنية التي كانت متوجهة آنذاك الى بيجي.

وتولى اللواء النامس منصبه أثناء سيطرة"داعش"على معظم مدن صلاح الدين في حزيران ٢٠١٤.

إبعاد الحشد

وتأتي هذه التطورات في وقت تستعدّ فيه القوى السياسية لخوض الانتخابات البرلمانية، المفترض إجراؤها في أيار المقبل، على الرغم من طلب نينوى تأجيل الانتخابات المحلية على الأقل ٦ أشهر.

وينفي السبعاوي معرفة مجلس المحافظة بسبب تغيير الحمداني في هذا التوقيت وما إذا كانت له علاقة بقرب الانتخابات، لكنه يؤكد ان الحمداني لم يثبت عليه تقصير في عمله بل بالعكس كان له"دور كبير في الحد من الجرائم".

وكان قانون الانتخابات الأخير الذي شرّع نهاية كانون الثاني الماضي، قد اشترط توفير الحكومة الأجواء المناسبة للانتخابات، منها منع أي دور للحشود.

واشتركت الحشود العشائرية في نينوى، في وقت مبكر من العمليات العسكرية لطرد داعش، وتدريجياً ارتفعت أعداد تلك الفصائل المسلحة الى أكثر من ٣٠ تشكيلاً.

وقبل أسبوع، نفت قيادة عمليات نينوى وجود عملية انسحاب لقوات الحشد من الموصل وفقاً لتقارير صحفية أشارت الى ذلك الأمر.

وقالت القيادة في ذلك الوقت إن رئيس الوزراء حيدر العبادي سلّم الملف الأمني في المدينة للشرطة المحلية.

وينفي السبعاوي الحديث عن تغيير قائد الشرطة بسبب عدم دعم الحشود العشائرية، ويقول"لو كان الأمر متعلقاً بذلك كان من باب أولى استبدال قائد العمليات،لأنه المسؤول عن قضية الحشود".

الحشد يتسلّم مواقع عسكريّة في زمّار

بغداد/ المدى

أعلنت قوات الحشد الشعبي، مساء الثلاثاء، تسلم المواقع التي كانت تحت سيطرة الشرطة الاتحادية في منطقة زمار شمال الموصل.

وقال إعلام الحشد الشعبي في بيان تلقته (المدى) إنه"تم تسليم المواقع التي كانت تقع حمايتها ضمن مسؤولية قوات الشرطة الاتحادية في منطقة زمار شمال الموصل الى قوات اللواء ٤٠ في الحشد الشعبي".

وأضاف البيان أن"تسلم الحشد الشعبي لمواقع الشرطة يأتي في إطار الخطط التي وضعتها القيادات الأمنية في توزيع وإعادة انتشار القوات".

جرحى المعارك: رواتبنا التقاعديّة لا تُغطّي مصاريف العلاج

360 ألف مقاتل ومدني تلقّوا رعاية صحيّة في مستشفيات الحشد

لم يكن كرار حسن ليتخيّل، حين انضم للقتال في صفوف الحشد الشعبي، أن ينتهي به الحال، على غرار آلاف المقاتلين، بإعاقة وعجز، منتظرا راتبا شهريا تقاعديا لا يغطي مصاريف علاجه وقوت عائلته.

والتحق حسن بقوات الحشد الشعبي، بعد فتوى المرجع الشيعي الكبير آية الله علي السيستاني عام ٢٠١٤، لمساندة القوى الأمنية في الحرب ضد تنظيم داعش الذي كان يسيطر آنذاك على ما يقارب ثلث مساحة العراق.

بغداد/ أ ف ب

بعد أشهر قليلة، خلال معركة تحرير منطقة قريبة من الفلوجة غرب بغداد، أصيب بانفجار منزل مفخخ، وذهب، بمبادرة من الحشد الشعبي، الى إيران ولبنان للعلاج، ليتمكن بعدها من السير مستعيناً بطرف اصطناعي إثر بتر ساقه اليسرى.

وبعد فترة من العلاج، عاد الشاب من جديد للمشاركة في العمليات العسكرية الشرسة لاستعادة مدينة بيجي من تنظيم داعش العام ٢٠١٥، ليصاب مجدداً برصاصتين في ساقه اليمنى، ما أسفر عن تهشّم في الركبة.

حينذاك، لم يعد حسن قادراً على المشاركة في المعارك التي انتهت في كانون الأول الماضي بالانتصار على تنظيم داعش.

وأصبح ابن الأعوام الخمسة والعشرين القاطن في حي شعبي في بغداد ومعيل أسرة تضم زوجة وثلاثة أطفال، غير قادر على العمل ومجبراً على تمضية أيامه بين جدران منزله المتواضع، والعيش معتمداً على راتب تقاعدي يبلغ ٥٠٠ ألف دينار.

ويعد هذا الراتب الذي يوازي تقريباً الحد الأدنى للأجور في العراق، محدوداً جداً، وغير كاف نظراً إلى متطلبات علاجه واحتياجات العائلة.

ويقول حسن لوكالة فرانس برس، وقد ارتدى قميصاً رياضياً وسروالاً قصيراً يظهر البتر في ساقه، إن"الادوية التي يجب أن أشتريها وطرفي الاصطناعي تكلف زهاء مليون دينار كل عشرة شهور".

ويلجأ معظم العاملين في دوائر الدولة إلى البحث عن عمل إضافي يحسن ظروفهم المادية، لكن الأمر بات شبه مستحيل أمام كرار الذي أصبح عاجزاً.

وحاول الشاب، رغم إصابته، البحث عن أي عمل لتأمين ما يكفي لعلاجه ومعيشة أسرته، لكن"لا أستطيع حتى قيادة سيارة أجرة، مثلا (...) أو حمل أشياء".

ولعبت فصائل الحشد الشعبي دورا بارزا في دعم القوى الأمنية خلال المعارك ضد الإرهابيين التي خلفت عشرات آلاف الجرحى من مقاتلين ومدنيين على حد سواء.

ولم يكن في الإمكان الحصول على أعداد جرحى القوات العراقية خلال المعارك ضد المسلحين.

لكنّ نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس أكد خلال مؤتمر طبي عقد مطلع العام الحالي أنّ"٦٠ ألف جريح عسكري ونحو ٣٠٠ ألف جريح مدني، تلقوا العلاج في مستشفيات الحشد الشعبي".

وكشف ضياء حسين، مدير مركز الرازي الطبي المختص برعاية مقاتلي الحشد الشعبي وعائلاتهم الذي افتتح قبل ستة أشهر في بغداد، عن"معالجة أكثر من ١٤٥٠ مصابا بالبتر من مقاتلي الحشد الشعبي".

ويشير القيمون على مركز الرازي أنه الوحيد الذي يتولى تأمين رعاية مستمرة لجرحى الحشد من خلال تقديم متابعة طبية وعمليات جراحية لمساعدتهم على مواصلة حياة طبيعية.

لكنّ حسن يؤكد أنه قدم طلباً للمركز منذ نحو شهرين للحصول على مادة"الجلي"التي تستخدم لمن يضع أطرافاً اصطناعية، من دون جدوى.

وشهد العراق خلال العقود الماضية حروباً عدة، بدأت بالحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، ثم النزاعات التي عصفت في البلاد إثر الغزو الأميركي وسقوط نظام صدام حسين، وصولاً إلى اجتياح تنظيم داعش للبلاد.

ويقول المختص في معالجة المعوقين وصناعة الأطراف تحسين إبراهيم لفرانس برس، إن أعداد العيادات الطبية ومتاجر بيع معدات المعوقين ارتفع عددها إلى عشرة أضعاف خلال الأعوام الـ١٥ الماضية.

ويؤكد الطبيب تحسين الآلوسي من جهته أن"الرواتب قليلة وغير كافية لمساعدتهم"، مشيرا إلى أن"الرعاية الطبية متقطعة والإجراءات طويلة جدا للحصول على طرف اصطناعي".

ويلفت إبراهيم في هذا الصدد إلى أن"غالبية الزبائن جرحى أصيبوا خلال المعارك، ويعتمدون عموما على عائلاتهم لشراء الأطراف الاصطناعية"، مشيراً إلى أن سعر الطرف البدائي يصل إلى نحو ألف دولار.

ويشكل هذا المبلغ، رغم أنه أقل بكثير من أسعار الأطراف الذكية، مبلغاً كبيراً لأحمد، المقاتل السابق في قوات الشرطة الاتحادية الذي فقد جزءاً من ساقه اليمنى جراء سقوط قذيفة هاون استهدفته ورفاقه خلال معركة الموصل، ثاني أكبر مدن البلاد.

ويشير أحمد إلى أن راتبه الشهري، وهو ٥٧٥ ألف دينار"غير كاف، لمراجعاتي الطبية وشراء الأدوية".

ويؤكد أن"نصف راتبي يذهب لعلاجات طبية شهرياً ولا يكفي لإطعام أطفالي الأربعة".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام: غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي: عدنان حسين
نائب رئيس التحرير: علي حسين
مدير التحرير: مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون